

تستدعي التحولات الهامة التي يعرفها المغرب في ميداني الإعلام والسياسة، كنتيجة للتطور الهائل في تكنولوجيا التواصل والمعلومات من جهة، والانفتاح السياسي الذي باشره المغرب في السنوات الأخيرة من جهة ثانية؛ التفكير العميق بصدد التفاعلات المحتملة والتأثيرات المتبادلة بين مجالي الإعلام والسياسة العامة التي يمكن ربطها بخيارات واستراتيجيات صانعي القرارات في علاقتها بصياغة وتنفيذ برامج عمل عمومية.

فالإعلام، بمختلف أشكاله المقروءة والمرئية والمسموعة، يمكنه أن يؤثر سلبا أو إيجابا على السياسات العامة للدولة بالنظر إلى المهام والوظائف التي يحظى بها من حيث تنوير الرأي العام والتأثير فيه؛ ومن حيث متابعة مختلف نشاطات الدولة المرتبطة بالشأن العام.

فهو بداية بإمكانه القيام بدور هام على مستوى التعبئة وتنوير الرأي العام من خلال تشكيل التصورات إزاء السياسات العامة في مختلف تجلياتها وأبعادها، مروراً بتحسيس صانعي القرار بحاجات ومطالب المجتمع، وصولاً إلى متابعة مراحل إعداد السياسات العامة وتنفيذها وتقييمها.

في هذا السياق؛ نظمت مجموعة البحث حول الإدارة والسياسات العامة التابعة لكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة القاضي عياض في مراكش؛ ندوة دولية في موضوع:

«أي دور للإعلام والصحافة في التأثير على أجندة السياسات العمومية؟»

يومي الخميس والجمعة 21 و22 أكتوبر 2010 بقاعة المحاضرات بكلية الحقوق؛ وذلك بمشاركة عدد كبير من الفاعلين والمهتمين والخبراء والباحثين في قضايا الإعلام والسياسات العامة من المغرب والأردن ومصر وفرنسا، وبحضور عدد كبير الأساتذة والطلاب والمهتمين ونساء ورجال الإعلام.

شكل اللقاء فرصة لتعميق البحث والنقاش في هذا الموضوع، ورصد مدى استعداد وقدرة الإعلام على التأثير في أجندة متخذي القرارات، واستحضار مختلف التجارب الدولية والعربية في هذا الشأن.

ويأتي تنظيم هذه الندوة في سياق انفتاح الجامعة على محيطها وانخراط الباحثين في إغناء النقاشات الجارية بصدد الإعلام والمجتمع ومختلف القضايا الحيوية التي تشغل الرأي العام؛ والبحث في مدى قدرة وسائل الإعلام على مواكبة التحولات المجتمعية؛ ومتابعة السياسات التي تباشرها الدولة سواء على مستوى التحسيس والمتابعة أو التقييم والمراقبة من منطلق المسؤوليات الجسام التي يتحملها الإعلام على مستوى التنوير وتشكيل الرأي العام تجاه قضايا مختلفة.

لقد مكنت المداخلات من الوقوف على أهم الإصلاحات التي باشرها المغرب في مجال الإعلام والاتصال؛ والتي تتسجم مع التحولات التي شهدتها المغرب في العقد الأخيرين والرهانات الكبرى والمسؤوليات الجسام المطروحة أمام الإعلام.

المجلس الأعلى ودوره الرقابي

من قبيل التطرق إلى مساهمة المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري في إطار دوره الرقابي في إبراز ووضع حدود حرية الإعلام السياسي تتسجم مع شروط ضمان الحرية والنهوض بمبادئ الديمقراطية؛ ومدى مساهمته في ترسيخ الحقوق والحرريات المرتبطة بالمجال السياسي في ميدان الاتصال السمعي البصري.. وفي تعدد المتعهدين، وتأثير المجال بقنوات إذاعية وتلفزيونية عامة ومتخصصة، تتوخى تقديم خدمات سمعية بصرية ومتنوعة وتروم القرب.

كما سمحت الأوراق المقدمة في هذه الندوة بالوقوف أيضا على مجمل الاختلالات والعراقيل التي تعتور المشهد الإعلامي بشكل عام بالصورة التي تؤثر في مردوديته على مستوى التأطير والتنشئة وتشكيل الرأي العام والتأثير في السياسات العمومية والدفع بمسلسل التحديث والدمقرطة ومواكبة مختلف الأوراش التي تم إطلاقها، سواء تعلق الأمر بالإعلام الرسمي أو الصحافة الحزبية أو «المستقلة» أو الإلكترونية..

وإذا كان هناك من المتدخلين من أشار إلى وجود حد من تأثير الإعلام في السياسات العمومية؛ فقد ذهبت بعض المداخلات الأخرى إلى التأكيد بأن الصعوبات الجمة التي تعتور أداء الإعلام بمختلف قنواته في هذا الشأن بالنظر إلى تعقد السياسات العمومية وارتباطها بقطاعات تقنية وإدارية من جهة؛ وضعف التكوين في مجال تقني يتطلب احترافية كبيرة، ووجود إكراهات في الولوج إلى المعلومات؛ يحول عددا من القنوات الإعلامية إلى مجرد وسيلة لشرعنة السياسات المتبعة.



د. إدريس لكريني*
drisslagrini@yahoo.fr



د. مصطفى جاري*
mostafajari@voila.fr

- المطالبة بتطوير الاجتهادات في المجالات المرتبطة بالإعلام السياسي بمنأى عن كل التيارات والأجهزة الرسمية وغير الرسمية داخل الدولة.

- التأكيد على أن تفعيل قوانين حرية تلقي المعلومات يحتاج إلى تغيير في العقلية والثقافة السياسية.

- الدعوة إلى تمكين المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري من السند القانوني تشريعيا وتنظيميا في مجال الإعلام السياسي، ودعم دوره في ترسيخ مبدأ المساواة والتعددية في التعامل مع الفرقاء السياسيين سواء خارج فترات الانتخابات أو خلالها..

- التأكيد على دور الجامعة في تعزيز دور الإعلام في جانب البحوث العلمية المتخصصة وفتح وحدات للبحث والتكوين يدعم الإعلام المتخصص.

- الدعوة إلى التعجيل بتقويم النصوص القانونية التي توطر حقل الإعلام على طريق تمكين دوره في بلورة رسالة إعلامية نبيلة تخدم المجتمع.

- التنويه إلى ضرورة تمكين الإعلام من رؤية واضحة حول الإستراتيجيات التي تتوخى الحكومة تطبيقها في مجال السياسات العمومية.

- التنويه بالدور الهام الذي يمكن أن يلعبه الإعلام الإلكتروني في تشكيل الرأي العام والتأثير في السياسات العمومية والمطالبة بوضع تشريعات تدعم مصداقيته وفاعليته. ■

* أستاذان بجامعة القاضي عياض - المغرب

وهو ما تبين بصورة واضحة سواء على مستوى السياسة الدينية الجديدة للدولة منذ سنة 2004 حيث اكتفت الصحافة بتتبع خطوات هذه السياسة وتبني أهدافها دون نقاش عمومي؛ أو فيما يتعلق بمتابعة وتقييم قوانين المالية أو السياسة الخارجية للدولة..

وفي هذا السياق؛ ذهب أحد المتدخلين إلى أنه وبفعل التوظيف المكثف للتكنولوجيا الوسائطية الحديثة تحوّل الخطاب السياسي إلى آلية «شخصنة» السلطة على حساب طابعها المؤسسي، مما خلق اعتقادا سياسيا خاطئا مفاده أن القرارات والسياسات العامة هي إنتاج الزعماء السياسيين بدل المؤسسات «الدولية» (البرلمان؛ الحكومة؛ الدواوين الوزارية؛ الخبراء..).

وقد مكنت المداخلات المقدمة والنقاشات المكثفة والبناءة التي أعقبتها من بلورة مجموعة من الخلاصات والتوصيات؛ يمكن إجمالها في:

- الإقرار بأن تأثير الإعلام في السياسات العمومية باعتباره سلطة رابعة مفترضة إلى جانب السلط الثلاث التقليدية؛ يتطلب توافر شروط مهنية ذاتية مرتبطة بالكفاءة وأخلاقيات المهنة؛ وأخرى موضوعية مرتبطة بالإطار القانوني وهامش الحرية المتاح للإعلام.

- التأكيد على أن التأثير على أجندة السياسات العامة ليس من مهمة الإعلامي لوحده وإنما هي عملية تشاركية تتطلب تفاعلا إيجابيا بين مختلف الفاعلين المعنيين بهذا الأمر من مؤسسات الدولة ذاتها وصحافة وأحزاب سياسية ومجتمع مدني..

- الدعوة إلى تعزيز آليات تواصل منفتحة ومسؤولة بين الفاعلين السياسيين ووسائل الإعلام على مستوى السياسات العمومية.

قسمة الإشتراكات

تعاد هذه القسمة بعد ملئها وتعميرها إلى مقر المجلة. نهج برج بورقيبة 1000 تونس مصحوبة بمقدار الإشتراك سواء نقدا أو شيكا بنكي أو بريدي أو حوالة كما يمكن الدفع بواسطة بطاقة الإئتمان على الحساب البنكي للمجلة.

السيد(ة) :

العنوان: وأرفق وسيلة الدفع التالية : شيك بنكي أو بريدي

التليفون: تحويل بنكي أو بريدي

حوالة

وأختار نوع الإشتراك التالي :

شخصي: تونس 35 دينارا تونسيا؛ المغرب 240 درهما مغربيا؛ موريتانيا 1200 أوقية موريتانية؛ الجزائر 1800 دينار جزائري؛ ليبيا 50 دينار ليبيا؛ العالم العربي وأوروبا والعالم 60 يورو أو 70 دولارا

للمؤسسات: تونس 60 دينارا؛ المغرب 500 درهما؛ موريتانيا 20 ألف وقية؛ الجزائر 2500 دينار؛ ليبيا 100 دينار؛

بقية العالم 60 يورو أو 80 دولارا

إشتراكات التشجيع: 100 أو 200 دينار تونسي أو ما يعادلها.

يتم التحويل أو اعتماد بطاقات الإئتمان باستعمال رقم الحساب التالي: بنك الأمان: 0700000010111650111